السياسة النقدية: الكلفة الباهظة لشراء الوقت

الدكتور مكرم صادر

اتّخذ المجلس المركزي لمصرف لبنان بتاريخ الرابع من حزيران الجاري قراراً تفوق كلفته ستة مليارات دولار أميركي، دولار حقيقي، أي قابل للتحويل الى الخارج وليس دولاراً محلّياً، أي "لولار". واتُّخذ القرار، كما جاء في البيان الصحافي الصادر عن مكتب الحاكم، بإجماع أعضاء المجلس المركزي وقد سمَّاهم بالإسم، علماً أنه نادراً ما يتمّ الإعلان عن ذلك. فموافقة المدير العام لوزارة الاقتصاد، من جهة، وعدم اعتراض السيدة مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان، من جهة أخرى، يعنيان بوضوح أن القرار المذكور يحظى بتغطية سياسية قوية من السلطة الحاكمة كما أشارت إليه "الوكالة الوطنية للإعلام" في حينه.

وبالعودة إلى مضمون القرار، يتبيَّن أن المبلغ المقرّر، أي ٦،١ مليارات دولار، يغطّي ثلاثة مجالات هي: أولاً توزيع ٤٠٠ دولار نقداً على المودعين، ولنا عودة إلى تعقيداته وكلفته، وثانياً توزيع ما يقابله بالليرة وبسعر المنصّة، وثالثاً تخفيض التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية من ١٥% إلى ١٤%.

أولاً، ألزم قرار المجلس المركزي المصارف بتسديد ٤٠٠ دولار "فريش" Fresh شهرياً لكلّ مودع، أي إما أن يُدفع نقداً ورقياً، وإما أن يكون قابلاً للتحويل إلى الخارج، ما يعني سقفاً سنوياً قدره ٤٨٠٠ دولار للمودع الواحد لدى كل المصارف العاملة في لبنان. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن عدد المودعين هو مليون و١٤٣ ألفاً استناداً إلى ما صرَّح به سعادة حاكم مصرف لبنان من أن القرار سيعيد مجمل ودائع ٨٠٠ ألف مودع وما نسبته ٧٠% من المجموع، يتبيَّن أن الكلفة الظاهرة للسداد بالدولار الأميركي ستكون بحدود ٥،٥ مليارات دولار سنوياً (١،١٤٣ مليون مودع 4800 x دولار). طبعاً، الكلفة الفعلية وليس الظاهرة هي أدنى بكثير، إذ ستكون بحدود مليارين ونصف مليار دولار كما في تقديرات مصرف لبنان، تموَّل مناصفةً من حسابات المصارف لدى المراسلين في الخارج ومن الاحتياط الإلزامي للمصارف في مصرف لبنان. فصغار المودعين يسحبون ودائعهم بالدولار في غضون ثلاثة أشهر تقريباً في المتوسط.

لقد اتُّخذ هذا القرار الشعبوي بضغط من السلطة السياسية على رغم إدراك أعضاء المجلس المركزي جيداً أن حسابات المصارف لدى المراسلين والبالغة ٤،٣٢ مليارات دولار كما في نهاية نيسان ٢٠٢١ تقابلها التزامات قدرها ٥،٣٨ مليارات دولار. أي أن الوضعية الصافية للمصارف مع البنوك المراسلة ما زالت سلبية بقيمة ١،٠٦ مليار دولار.

وإذا علمنا أن ودائع الزبائن الجديدة (Fresh)، التي يمنع التعميم ١٥٨ استعمالها، تفوق بدورها ١،٣ مليار دولار، لأصبحت الفجوة الخارجية للمصارف تتخطّى ٢،٣٦ مليار دولار. كما أن سداد المصارف للمودعين بمعدَّل ٢٠٠ دولار شهرياً على مدى السنة الأولى بكلفة ١،٢٥ مليار دولار، سيحوّل وضعيّة المصارف الخارجية الصافية إلى عجز قدره ٣،٦١ مليارات دولار. وتؤكّد المؤسّسات المالية الدولية ومؤسّسات التصنيف العالمية كلّها هذا الواقع الصعب والمعقَّد. ونتساءل ما إذا كانت لجنة الرقابة على المصارف لا تُطلع المجلس المركزي على حقيقة الأرقام، أم أنها ستظلّ الصامت الأكبر كما العادة!؟ وهكذا، بدل تقوية موجودات المصارف في الخارج لتمويل الاقتصاد في إطار خطة تتّفق عليها الحكومة متى تشكَّلت مع صندوق النقد الدولي ومع سائر الدول الداعمة، يتمّ استنزاف المصارف في ما تبقّى من احتياطاتها لدى مصرف لبنان وفي الخارج، في محاولة غير مجدية لكسب الوقت وبكلفة جعلت حتى السيد Gerry Rice الناطق باسم صندوق النقد الدولي يدين بلغة ديبلوماسيّة سياسات السلطة اللبنانية التي أدَّت إلى تدهور سعر صرف الليرة، وإلى التضخم والفقر وتبديد الفرص والاستمرار في هذه السياسات العقيمة كالإجراءات المتّخذة أخيراً من قِبل المجلس المركزي لمصرف لبنان. ولكي نكون صريحين، نسجِّل للتاريخ أن جمعية المصارف لم تُستشَر بشأن هذا القرار ولم توافق عليه على حدّ علمنا. وللعلم، يعكف حالياً فريق عمل واسع من مسؤولي العمليات في المصارف على استكشاف سبل وضع مقتضيات التعميم ١٥٨ موضع التنفيذ. ويبدو أن التعميم يطرح أسئلة أكثر من الأجوبة التي يحملها!

ثانياً، تضمَّنَ قرار المجلس المركزي المشار إليه إلزام المودعين الذين يقرّرون الاستفادة من السحوبات النقدية بالعملة الأجنبية موجب تحويل مبلغ موازٍ إلى الليرة اللبنانية بسعر المنصّة البالغ حالياً ١٢ ألف ل.ل. للدولار الواحد. ويخلق هذا الموجب في غضون سنة ما يقارب ٣٠ تريليون ل.ل.، أي ما يزيد حجم الكتلة النقدية المتداولة بنسبة ٨٠%. وسيؤدّي ذلك حكماً إلى ضغوط تضخّمية وازنة يصعب احتسابها مسبقاً، لكنها ستضعف القدرة الشرائية للعملة الوطنية لدى ذوي الدخل المحدود الذين يقبضون أجورهم، الزهيدة أساساً، بالليرة اللبنانية، إضافةً إلى إضعاف مدّخرات اللبنانيّين التي ما زالت في المصارف وقدرها ٣٩ ألف مليار ل.ل. كما ستفضي إلى إضعاف المدّخرات بالليرة التي يحتفظون بها في منازلهم والتي تقدَّر بدورها بآلاف المليارات. والأخطر من ذلك أن تدهور قيمة الليرة اللبنانية يهدّد بشكل جدّي تعويضات نهاية خدمة جميع المضمونين، ذلك أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يحتفظ عملياً بكلّ أمواله بالليرة منها ما يقارب عشرة آلاف مليار بسندات خزينة. وينسحب الوضع ذاته، ولو بمبالغ أدنى بكثير، على مؤسّسة ضمان الودائع ما يؤذي بدوره صغار المودعين المشمولين بضمان ودائعهم حتى ٧٥ مليون ل.ل.

ثالثاً، تضمّن قرار المجلس المركزي "التاريخي" تخفيض التوظيفات الإلزامية للمصارف لديه بالعملة الأجنبية من ١٥% إلى ١٤%، ما يعني تخفيضاً للاحتياط الإلزامي بمقدار ١،١ مليار دولار. ولكانت هذه الخطوة حميدةً ومشكورةً لو تمَّ رصد المبلغ المحرَّر لإعادته إلى أصحابه الحقيقيّين، أي المودعين. ولكن نخشى

استعمال هذا المبلغ مجدّداً لإطالة عمر الدعم من أموال المودعين. ويشكّل التمادي في هذا السلوك انتقاصاً واضحاً من حقوق المودعين ومساساً بحقّ البلد ككل، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار حجم الهدر والتهريب الذي بات على كل شفةٍ ولسان.

أخيراً، نعجب أن يتضمّن تعميم مصرف لبنان رقم ١٥٨ في مادته الثامنة تهديداً بإحالة المصرف غير الملتزم إلى الهيئة المصرفية العليا. وطبعاً، يصعب على الناس، وأنا واحد منهم، أن يفهموا معنى هذه الإشارة ومغزاها! فلدى المصارف ما يفوق الثمانين مليار دولار ودائع وشهادات إيداع، وليس قروضاً، لدى البنك المركزي. فهل يُحال مصرف يعجز عن توفير ٤٠٠ دولار شهرياً لمودع إلى الهيئة المصرفية العليا؟ وهل يتعرّض لعقوبات قد تصل إلى الشطب من لائحة المصارف بمنطوق المادة ٢٠٨ من قانون النقد والتسليف بينما لديه ودائع بمليارات الدولارات لدى مصرف لبنان، أي مصرف المصارف الذي يُعتبر في كل دول العالم الملاذ الآمن والأقلّ مخاطر لتوظيفات المصارف؟!

لقد آن الأوان لوقف كلّ التدابير والسياسات التي تهدف إلى شراء القليل من الوقت بهدر الكثير من الإمكانات والموارد رحمةً بالبلاد والعباد.

■ **يعبِّر هذا المقال عن الرأي الشخصي لكاتبه وليس عن رأي مجلس إدارة الجمعية أو مصارفها الأعضاء.**